

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1993/L.3
15 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا

الأردن* ، أفغانستان* ، البانيا* ، الامارات العربية المتحدة* ،
اندونيسيا* ، ايران (جمهورية - الاملامية)* ، باكستان* ، البحرين* ،
البوسنة والهرسك* ، تركيا* ، ملوفنيا* ، السنغال* ، السودان* ،
الصومال* ، عمان* ، قطر* ، الكويت* ، ماليزيا* ، المملكة العربية
السعودية* ، اليمن* : مشروع قرار

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية
التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إساءة معاملة واغتصاب النساء والأطفال في
أراضي يوغوسلافيا سابقا

إن لجنة حقوق الإنسان ،

وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكل صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة ولا سيما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والقانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧ ، وقرار الجمعية العامة ٣٠٧٤ (د-٢٨) المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ،

وإذ تروعا التقارير المتواترة المدعومة بالأدلة عن حدوث إساءة معاملة واغتصاب النساء والأطفال على نطاق واسع ، ولا سيما استخدام قوات الصرب المنهجي لهما ضد النساء والأطفال المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك ،

واقترانها منها بأن هاتين الممارستين الشائنتين تشكلان سلاحا متعمدا للحرب يستخدم في تحقيق سياسة التطهير العرقي الصربية التي هي شكل من أشكال الإبادة الجماعية حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ١٢١/٤٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي كان مما ورد فيها إدانة ممارسة الاغتصاب الوحشية البشعة ،

١ - تدين بأقوى ألفاظ ممكنة الممارستين المقيتتين المتمثلتين في إساءة معاملة واغتصاب النساء والأطفال في أراضي يوغوسلافيا سابقا ولا سيما استخدام القوات الصربية لهما كسلاح للحرب ضد النساء والأطفال المسلمين باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من سياسة التطهير العرقي في جمهورية البوسنة والهرسك ؛

٢ - تناشد كل الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة توفير كل ما يلزم من مساعدة للضحايا من أجل إعادة تأهيلهم جسديا وعقليا ؛

٣ - تحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير ، وفقا للمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، بهدف وضع حد لهاتين الممارستين الحقيرتين ؛

٤ - تطالب بأن تقوم الدول الاعضاء في الامم المتحدة فرادى وجماعة ، وفقا للقانون الدولي ومراعاة لاحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، بمحاكمة كل الافراد المتورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الجرائم الشنيعة ؛

٥ - ترجو من الامين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

- - - - -